جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة العراقية
ISSN: 1813-4521

مركز البحوث والدراسات الإسلامية (مبدا)
مجلة
الجامعة العراقية

الجامعة العراقية
AL IRAQIA UNIVERSITY

مجلة الجامعة العراقية

مجلة الجامعة العراقية
تصدرها مركز البحوث والدراسات
45-2

مجلة علمية محكمة فصلية يصدرها
مركز البحوث والدراسات

موضوعات العدد

- تعلم اللغة العربية في وسائل التربية والتعليم
  د.قيس جليل كريم
- ضرورة حفظ المال دراسة تطبيقية في التخصص القرآني
  د. علي بن احمد بن احمد الحذيفي
- الإعراب وتراكيب أساليبه الإنشائية
  م م محمد مهدي صالح
- اللغة العربية وتحديات العصر
  د. احمد رجب حمدان
- المواجهة القانونية الأمنية لجرائم الإرهاب الإلكتروني
  د. هادي طلال هادي
- The Effectiveness of Employing Objective and
  Dr. Mansour Kadhim Hejal

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

مركز البحوث والدراسات الاسلامية (مبدأ)
مجلة
الجامعة العراقية

مجلة الجامعة العراقية

مجلة علمية محكّمة فصلية

يصدرها مركز البحوث والدراسات

OnIine ISSN:2663-7502

Print ISSN: 1813-4521

Arab Impact Factor(878-2018)

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٠٨٦ لسنة ٢٠٠٨

موقع المجلة الالكتروني Journal of The Iraqi University

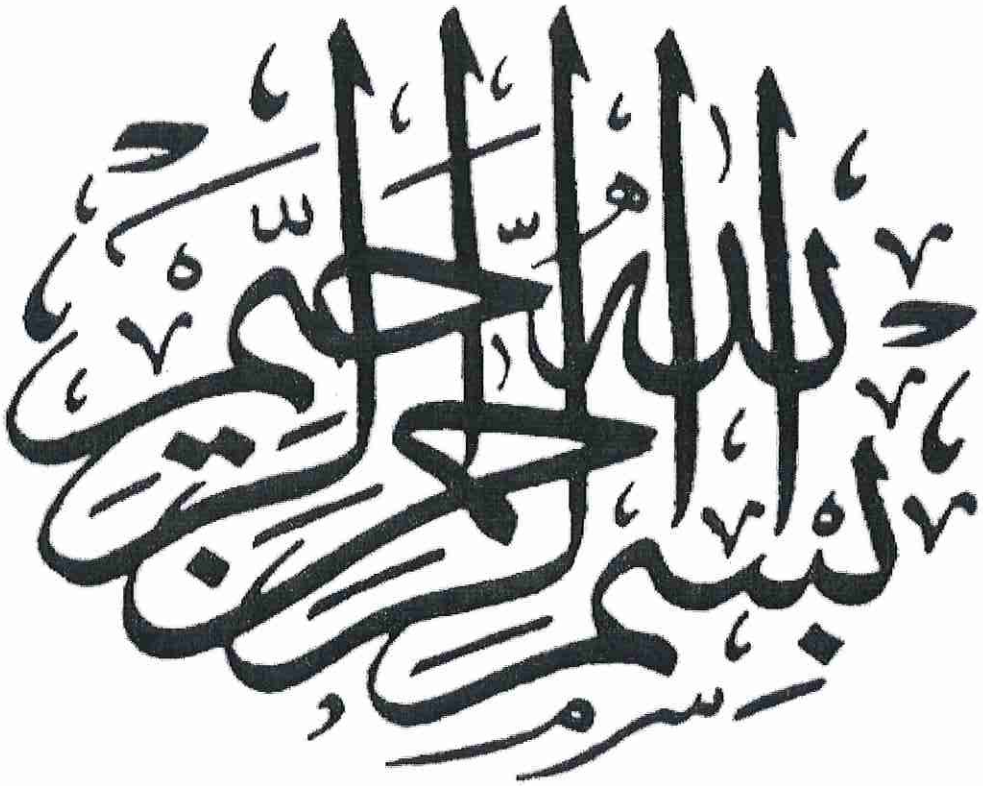

مركز البحوث
والدراسات الاسلامية (مبدا)
مجلة
جامعة
العراقية

مجلة الجامعة العراقية

مجلة فصلية محكمة تعنى بـ البحوث والدراسات الاسلامية والفكرية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الاسلامية

هيئة التحرير

أ.د. علي صالح حسين	رئيس هيئة التحرير
أ.د. خميس عواد زيدان	مدير التحرير
أ.م.د. صباح نوري حمد	سكرتير التحرير
أ.م.د. سلام عبود حسن	عضواً ومقرراً
أ.م.د. قتيبة عباس حمد	عضواً
أ.د. عمار محمد زكريا	عضواً
أ.د. احمد ياسين عبد	..... عضوا
أ.م.د. بشير جمعة عبد الجبار	عضوا
أ.م.د. واثق عباس عبد الرزاق	عضواً
أ.م.د. خولة عبيد خلف	عضواً
أ.م. عبر هادي صالح	عضواً
أد. محمد شوقي ناصر	عضواً اليمن
أد. رشيد كهوس	عضواً المغرب
أد. احمد حسن انور	عضواً مصر

رئيس التحرير

أ. د. علي صالح حسين

مدير التحرير

أ د. خميس عواد زيدان

متابعة وتنضيد المجلة

أ م د. سلام عبود حسن

مدقق لغوي

م .م. سارة رحيم ظاهر

مترجم

م م. ثامر عبد الكريم ظاهر

مركز البحوث والدراسات الاسلامية (مبدا) مجلة الجامعة العراقية
جامعة العراقية

مركز البحوث والدراسات الإسلامية مبدأ

مجلة الجامعة العراقية

العدد (٢/٤٥) ٢٠١٩م /١٤٤١هـ

المحتويات

البحوث

ت	اسم البحث	اسم الباحث	الصفحات
١.	نماذج من منهج القرآن الكريم في وسائل التربية والتعليم دراسة قرآنية تربوية	د. قيس جليل كريم	١-٨
٢.	الاستدلالُ بالقرآنِ على المسائلِ الأصوليَّة في مباحثِ النَّسخِ من خلال كتاب (الإكليل في استنباط التنزيل) للسيوطي رحمه الله جمعًا ودراسة	د.رائد خلف محمد العصيمي	٩-٢٥
٣.	القسم النقدي الخاص الرد على من ادعى ظلم الإسلام للنساء في ضوء سورة النساء	أ.د.إبتسام بدر الجابري	٢٦-٤٠
٤.	ضرورة حفظ المال دراسة تطبيقية في القصص القرآني	د .علي بن أحمد بن أحمد	٤١-٦٨
٥.	الالفاظ غير السامية في القرآن الكريم بين اللغويين والمفسرين	م م . نبراس حميد ابراهيم	٦٩-٨٥
٦.	الآيات التي وردت في أهل الأهواء والبدع -جمع ودراسة-	المليح بن عبدالله بن عبدالعزيز	٨٦-١٠٣
٧.	مختصر المهمات تأليف الإمام القاضي أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين ولي الدِّين أبي زرعة بن العراقي (ت: ٨٢٦هـ)كتاب الضَمان دراسة وتحقيق	أ م د. ليث كريم حسن	١٠٤-١٢٨
٨.	ديةَ الإباق	م.م. خالد يحيى احمد	١٢٩-١٣٨
٩.	صلاة الاستخارة كيفيتها و أحكامها	م. أحمد فنوص حمادي	١٣٩-١٤٥
١٠.	الايمان بالغيب أقسامه وأهميته	م م محمد صالح مهدي	١٤٦-١٥٨
١١.	طبيعة التحدي والإعجاز بالصرفة	م. م عبد العزيز محمد شفيق	١٥٩-١٦٧
١٢.	العدل في الديانة المسيحية دراسة وصفية	أ. م .د. خالد أحمد حسين أ.م. د لجين عبد الله محمود	١٦٨-١٧٧
١٣.	اللغة العربية وتحديات العصر	د. احمد رجب حمدان	١٧٦-١٨٧
١٤.	مآخذ عبد القادر البغدادي اللغوية على ابن هشام في شرح بانت سعاد	د. فهد بن سليمان حمد الأحمد	١٨٨-٢٠٨
١٥.	بناء اللغة وأثره في الدلالة النفسية المبالغة في دلالات الرجاء والخوف عند إضافة الضمير (ها) لصيغة (أفعال)	د. محمد توفيق عبد المحسن د.عبد الباسط عبد الكريم	٢٠٩-٢٢٤
١٦.	فواصل سورة مريم دراسة صرفية تطبيقية	أ.م.د.رجاء عبد الرحيم خاشع	٢٢٥-٢٦٣
١٧.	نزاهة الشعر في الفكر الاسلامي	د.كمال الدين سعدون جميل	٢٦٤-٢٧٨
١٨.	أضواء معرفيَّة على "صناعة الإعراب"	د. فلاح إبراهيم الفهداوي	٢٧٩-٢٩٠
١٩.	المواجهة القانونية والأمنية لجرائم الإرهاب الإلكتروني	م.د. هادي طلال هادي	٢٩١-٣٠٤
٢٠.	تحديد مواضع التعارض بين قانون الأحوال الشخصية العراقي وثوابت الشريعة	م. محمد عبد الرزاق محمد	٣٠٥-٣١٦

مركز البحوث والدراسات الاسلامية (مبدأ) مجلة الجامعة العراقية

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو وجهة نظر مجلة الجامعة العراقية

مركز البحوث والدراسات الاسلامية (مبدأ)

مجلة الجامعة العراقية

العدد (٢/٤٥) ٢٠١٩م /١٤٤١هـ

المحتويات

البحوث

	الإسلامية(دراسة تحليلية مقارنة)	الشوك	
٢١.	معيار الانحراف التشريعي في ميزان القضاء الدستوري والاداري	م.م . حيدر مدلول بدر	٣١٧-٣٢٨
٢٢.	دور وسائل الإعلام العربية في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور العراقي نحو الأزمة السياسية السعودية القطرية	أ م د. محمد حسن العامري د. جودت جاسم محمد	٣٢٩-٣٤٧
٢٣.	التماس الجمهور للمعلومات من منصات التواصل الاجتماعية ودوره في الفاعلية السياسية.	م. د. علي فاخر	٣٤٨-٣٦١
٢٤.	دور القنوات الفضائية العراقية في تعزيز قيم التسامح لدى الجمهور العراقي دراسة مسحية على عينة من جمهور مدينة بغداد	م.د. زينة سعد نوشي	٣٦٢-٣٦٨
٢٥.	تقويم اداء المشرفين الاختصاصيين من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية	ا.م.د سعاد خضر عباس	٣٦٩-٣٨٨
٢٦.	صورة الأقليات لدى العراقيين دراسة مسحية للمدة من ٢٠١٦/١/١ الى ٢٠١٧/١/١	أ.م.د فاطمة عبد الكاظم حمد	٣٨٩-٤٠٧
٢٧.	اثر استعمال استراتيجية (فكر- زاوج- شارك) بنظام المجموعات في اكساب طلاب الصف الثاني المتوسط المفاهيم الفيزيائية	م م امير فاضل حميد م. يحيى جاري يحيى	٤٠٨-٤١٧
٢٨.	" توظيف الأفعال في الترجمة الصحفية"	م م.وسام عبد الستار دواح	٤١٨-٤٢٥
٢٩.	The Effectiveness of Employing Objective and Specific Test Techniques in Achievement Secondary School Female Students in the English Language by Female Teachers	Dr. Mansour Kadhim Hejal	٤٢٦-٤٣٣

مركز البحوث والدراسات الاسلامية (مبدا) مجلة الجامعة العراقية

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو وجهة نظر مجلة الجامعة العراقية

المقدمة...

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد الامين وعلى آله وصحبه أجمعين.... وبعد.

يليق بالباحثين أن يفرحوا بكل كلمة تكتب وكل جملة تُخَط ولاسيما حين تجتمع في زهرية رائعة الألوان عنوانها (مجلة الجامعة العراقية). فهي مجموعة أبحاث علمية ودراسات نفيسة ومعارف منتقاة بمنهجية علمية رصينة لتخرج إلى مكتبات الجامعات وأروقتها بأحلى صورة وأبهى حلة، وهي جامعة لمختلف العلوم الانسانية اللغة والتفسير والفقه والقانون والاعلام والاقتصاد وذلك خدمة للعلم وفائدة لأهله واسهاماً في جامعتنا في رفد الباحثين بالجديد من البحوث والدراسات في اطار دعم المسيرة العلمية في عراقنا العزيز.

ويسرنا في مركز البحوث والدراسات (مبدأ) أن نزف للقراء الكرام وطلبة العلم عددنا لسنة ٢٠١٩ (٢/٤٥) من مجلة الجامعة العراقية سائلين المولى جل في علاه أن يتقبل منا هذا العمل ويوفقنا لما فيه الخير والسداد للجميع.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

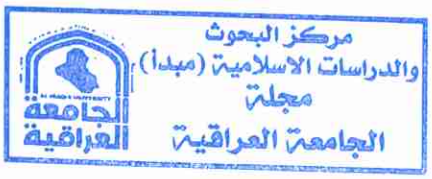

هيئة التحرير

الاشتراك السنوي

داخل العراق: للإفراد (١٠٠) الف دينار.
للمؤسسات (١٥٠) الف دينار .
خارج العراق: (٢٠٠) دولار أمريكي أو ما يعادلها أجور البريد .

عنوان المراسلات

مركز البحوث والدراسات الاسلامية – مبدا- الجامعة العراقية - بغداد – العراق – محلة ٣٠٨ شارع ٢٢/ الجامعة العراقية
E-mail: mabdaa@aliraqia.edu.iq

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٠٨٦ لسنة ٢٠٠٨

ISSN: 1813-4521

معامل التأثير العربي رقم (878-2018)

عنوان المجلة

بغداد - الوزيرية – شارع المشاتل - مقابل مدرسة الكربي الابتدائية – بناية الاقسام الداخلية سابقاً –

موقع المجلة الالكتروني

Journal of The Iraqi University

شروط النشر

- تلزم المجلة في الأعمال التي تقبلها، أن تكون مستوفية لشروط المنهج العلمي الذي تعارفت عليه المؤسسات العلمية من حيث الجدة والأصالة والالتزام بأصول البحث العلمي وقواعد التحقيق.
- يُقدم البحث بثلاث نسخ، مطبوعاً على برنامج (Microsoft word) بخط (Simplified Arabic) وحجم (١٦) وبلغة سليمة، وتوثيق دقيق، مع الالتزام بعلامات الترقيم.
- أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو أرسل إلى أية جهة لنشره.
- يلتزم الباحث أو المحقق بتعديل العمل العلمي وفقاً لتقارير المحكمين.
- تخضع الأبحاث المستلمة لبرنامج الاستلال الالكتروني **Turnitin** ويتحمل الباحث الاجور المالية للاستلال.
- أن لا يكون البحث مستلاً من دراسة أو رسالة نال بها الباحث درجة علمية.
- أن لا يتجاوز البحث ثلاثين صفحة.واذا تجاوز البحث ثلاثين صفحة يدفع عن كل ورقة ثلاثة الف دينار .
- يلتزم الباحث بمليء استمارة التعهد والتوقيع عليها وختمها من الدائرة التابع لها.
- بعد انتهاء التقويم والتصحيح، وعند القبول النهائي يقدم البحث على قرص مرن مع نسخة نهائية مسحوبة على ورق (A4) مع ملخص عربي وانكليزي واسم البحث واسم الباحث بالانكليزي.
- يمنح الباحث مستله واحدة بعد طباعة العدد ولمرة واحدة .
- اجور الخبراء المدرس(٤٠٠٠٠الف)والاستاذ المساعد(٦٠٠٠٠الف)بوصل استلام من القسم المالي.
- اجور نشر البحث (١٠٠٠٠٠ مئة الف دينار)
- اجور طبع وتنضيد البحوث في المجلة تكون على حساب الباحث بسبب قلة التخصيصات المالية في الموازنة.

مركز البحوث والدراسات الاسلامية (مبدا)
مجلة
الجامعة العراقية

قسيمة الاشتراك

اعتماد اشتراك :

ارجو اعتماد اشتراكي في مجلة الجامعة العراقية بشكل سنوي وبعدد نسخ ( )

الاسم : _____.

المهنة /الوظيفة : _____.

العنوان : _____.

مركز البحوث والدراسات الإسلامية (مبدأ)
مجلة
الجامعة العراقية
الجامعة العراقية

أضواء معرفيَّة على صناعة الإعراب

د. فلاح إبراهيم الفهداوي

أستاذ مساعد- دكتوراه فلسفة لغة عربية (نحو- صرف)

كلية الآداب والعلوم- جامعة قطر

"Knowledgeable lights in declension making"

Prepare

Dr. Falah Ibrahim Al - Fahdawi

Assistant Professor - Ph.D.

College of Arts and Sciences - Qatar University

fnaseef@qu.edu.qa

Abstract:

In this research, we deal with a very crucial case, an ancient- new case, which is the foundation of many solutions of different misunderstandings since the old and modern times. This case is the declension making upon which the Arabic as a science is built. Arabic language is grammar and grammar is declension. No one can imagine that he can study it without studying declension making. Upon this industry, successive generations of scientists and geniuses since the end of the first Hijri century to the present day have pledged to serve it and make it fresh as it all the time. These great efforts, which have been exerted both anciently and recently to serve this language, is the use of God Almighty to serve this nation to serve his holy book, which requires the memorization of its language. The focus of this study will be on the knowledgeable features of this industry and the reasons behind its expansion. The first section is concerned with the declension making and the reasons beyond its appearance and expansion. The second section is devoted to talk about the evidences of declension making and the errors noted by the grammarians which are committed taking into account declension making and neglecting meaning.

الجامعة العراقية

المقدمة:

اللّغة ظاهرة بشرية بدأت منذ أن خلق الله الإنسان، وعلّمه البيان، ثم علّمه بالقلم ما لم يكن يعلم، وأول مظاهر التفكير اللغوي عند الإنسان ظهرت منذ أن بدأ يُفكِّر باختراع طريقة ينقل فيها الصور الذهنيَّة للمعاني والأشياء إلى صور كتابية يتفاهم بها مع أبناء مجتمعه الذي يعيش فيه، وتبدأ هذه المرحلة وفقًا لما يذكره المؤرِّخون قبل ما يقرب من (٣٥٠٠- ٤٠٠٠) سنة، في بلاد وادي الرفدين إذ ظهرت أول حضارة عرفتها الإنسانيَّة على وجه الأرض، وهي حضارة الأكّديين، والسومريين، ثم الآشوريين، وقد دوَّنوا مظاهر تلك الحضارة في كتابات ما تزال إلى اليوم شاهدة على إبداعهم وتفوّقهم الحضاري.وهذا إنْ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على جدّيّة الإنسان في ذلك الزمن واهتمامه بدراسة ظاهرة اللغة ومعرفة حقيقتها، والبحث في سبل نقلها من الحالة الصوتيَّة إلى الحالية المرئيَّة على صورة حروف ترمز إلى الأصوات التي ينطق بها. وقد نجحوا إلى حدّ بعيد في الوصول إلى الدرجة التي كانت تلبّي احتياجاتهم في ذلك الزمن.وما يزال الإنسان منذ ذلك الزمن في تطوّر ورقيّ حتى وصل اليوم إلى القمة في التفكير اللغوي، وما نشهده اليوم من تعدّدٍ للّغاتِ والصورِ الكتابيَّة في العالم دليل على هذا التطور اللغوي.وقد رافق حرص الإنسان الجاد على مرّ العصور على تطوير لغته الإنسانية صوتًا وصورة "كتابة"، محاولاتٌ لاكتشاف كُنه هذه الظاهرة الإنسانيّة ودراستها ووصفها، وتقنينها وتقعيدها في قواعد تضمن استمرارها على تعاقب الأجيال ما استطاع إلى ذلك سبيلا، كما رافقت جهودَه تلك محاولاتٌ لتفسير هذه الظواهر اللغوية صوتيًّا، وصرفيًّا، وتركيبيًّا.ولم يكن الأمر ليخلو من أثر العامل الديني في دفع الإنسان وتحفيزه لدراسة اللغة ووضع قواعدها، خدمة للديانة والعقيدة التي كانت سائدة في ذلك المجتمع، على نحو ما كان عند الهنود القدامى حينما وضع العالم اللغوي الهندي بانيني "Panini" في القرن الخامس قبل الميلاد كتابه الشهير "Ashtadhyayi" "المُثمن" –وهو ثمانية كتبٍ في قواعد اللّغة السنسكريتية وهي لغة الديانة الهندوسية ولغة كتابهم المقدس (الفيدا Veda)–، حيث ضمّ كتاب "بانيني" أربعة آلاف قاعدة (٤٠٠٠)، رُتبت بشكل منسق بحيث لا تُفهم القاعدة الواحدة إلا بالرجوع إلى سابقتها، وقد شرح فيها قواعد اللغة السنسكريتية القديمة بدقة متناهية وغير مسبوقة من جميع جوانبها لفظًا وكتابة ونحوًا وصرفًا، وقد صار كتابه هذا فيما بعد مقياسًا لصحّة اللغة السنسكريتية[١]، ثم ظهرت بعد ذلك الشروح التي تشرح تلك القواعد. وكل ذلك خدمة للديانة الهندوسية التي تدهورت لغتها وتشعبت في تلك الحقبة، ولاسيّما بعد ظهور فروق واضحة بين السنسكريتية الفصحى واللغة العامية المنطوقة المتداولة.ومثل ذلك يُقال عن اللغة اللاتينية عندما ارتبطت بالكتب المقدسة، فهذه اللغات وإنْ كانت قد اندثرت في الاستعمال اليومي إلّا أنّها بقيت تُتداول في المعابد ودور العبادة، وإنْ كان من فضل يُذكر لبقاء تلك اللغات فهو يعود لارتباطها بالكتب المقدسة لدى تلك الشعوب والمجتمعات.ويكون الأمر أوضح وأقرب إذا ما كان الحديث عن اللغة العربية، التي بدأت قبل ما يزيد على ألفي سنة (٢٠٠٠)، وما تزال إلى اليوم هي لغة الأدب والعلم والخطاب اليومي الرسمي للشعوب العربية دون أن يطرأ عليها تغيير كبير يُبعدها عن أصولها الأولى؛ وذلك لارتباطها بالكتاب المقدّس (القرآن الكريم).وفي بحثنا هذا نسلط الأضواء على قضية على قدر كبير من الأهمية، قضية قديمة جديدة عليها مرتكز حلّ كثير من الإشكالات التي أثيرت قديمًا وحديثًا. هذه القضية هي قضية "صناعة الإعراب"، هذه الصناعة التي يقوم عليها علم العربية، إذ العربية هي النحو، والنحو هو الإعراب، ولا يُمكن تصوّر أية دراسة للغة العربية خارج إطار "صناعة الإعراب"، وقد تعهدت هذه الصناعةَ وتعاقبت عليها أجيالٌ من العلماء والعباقرة منذ نهايات القرن الهجري الأول حتى يومنا هذا، ولاتزال ندية طريّة، ولعل هذه الجهود العظيمة التي بُذلت قديمًا وحديثًا لخدمة هذه اللغة هي من تسخير الله عزّ وجلّ لهذه الأمة لخدمة كتابه الكريم، فمقتضى حفظ كتابه الكريم حفظ اللغة التي نزل بها. وسنقف على الملامح المعرفية لهذه الصناعة والدواعي التي

أدّت إليها وإلى توسّعها بالطريقة التي نراها عليها اليوم، فخصصنا المبحث الأول للحديث عن "صناعة الإعراب" والعوامل التي دعت إلى ظهورها وتوسّعها، وخصصنا المبحث الثاني للحديث عن أدلة "صناعة الإعراب"، وعلل فساد التركيب التي اعتبرها النحاة، مع ذكر نماذج من صور التكلّف في مراعاة "صناعة الإعراب" على حساب "المعنى".

المبحث الأول صناعة الإعراب

"الصّنعة": هي الطريقة المنظمة الخاصة التي تُتّبع في عمل يدوي أو ذهني[٢]، وعليه جاء قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّن بَأْسِكُمْ﴾ {الأنبياء:٨٠}، وقوله تعالى: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ {هود:٣٧}. وهي مشتقة من (صنع)، جاء في معجم العين: (صنع: صَنَعَ يصنع صُنْعًا. وما أحسن صنع الله عنده وصنيعه. والصُنَّاع: الذين يعملون بأيديهم. تقول: صَنْعتُه فهو صناعتي)[٣]، وقال ابن منظور(ت:٧١١هـ): (صنع: صنعه يصنعه صنعا، فهو مصنوع وصنع: عمله. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾{النمل:٨٨}[٤].و**"الإعراب"**: في اللغة كما بيّنه ابن جني هو: (مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه؛ وفلان مُعربٌ عمّا في نفسه أي مبين له، وموضح عنه؛ ... وأصل هذا كله قولهم "العرب"، وذلك لما يُعزى إليها من الفصاحة، والإعراب والبيان. ومنه في الحديث الشريف "الثيب تُعرِب عن نفسها"[٥])[٦].وفي الاصطلاح هو كما عرّفه ابن جني بقوله: (هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنّك إذا سمعت "أكرم سعيدٌ أباه" و"شكر سعيدًا أبوه" علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجًا[٧] واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه)[٨]. ويُعرّف "الإعراب" أيضًا بأنه: (أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع)[٩].فالإعراب ليس أمرًا لفظيًا، بل هو أمر معنوي، وهو إعراب عن المعنى[١٠].وإن أول ما يُعنى به موضوع النحو العربي هو "صناعة الإعراب" والنظر في أواخر الكلمات وما يعتريها من تغيير عند تغيير مواقعها في الجملة العربية، وقد أخذ مصطلح "صنعة الإعراب" يتوسّع ويطغى على قضية "معاني النحو" عند النحويين عموما في دراساتهم النحوية ولاسيّما في عصور الترف الفكري والتنافس المذهبي في قضايا اللغة، وأصبحت "الصنعة النحوية" صناعة وحرفة شأنها شان بقية الحِرَف والمِهَن التي يُزاولها الناس، قال صاحب كتاب "المستوفي في النحو"[١١](ت:٥٤٨هـ): (النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النَّظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى)[١٢]، وقال السيوطي (ت:٩١١هـ) نقلًا عن محمد بن مسعود الغَزْني (ت:٤٢١هـ)[١٣]: (قال صاحب كتاب "البديع": النحو صناعة علمية يُعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصحّ ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد)[١٤].وتحدّث السهيلي (ت:٥٨١هـ) عن أهمية "صناعة الإعراب" فقال: (فإذا كانت صناعة الإعراب مرقاة إلى علوم الكتاب، لا يُتولج فيها إلا من أبوابه ولا يُتوصل إلى اقتطاف زهراتها إلا بأسبابه فواجب على الناشئين تحصيل أصولها، وحتم على الشادين البحث عن أسرارها وتعليلها)[١٥].ومن العبارات التي كثُر استعمالها عند عموم النحويين هي عبارة "يجوز في صناعة الإعراب" و"لا يجوز في صناعة الإعراب" أو "عند أهل الصناعة"[١٦].وللشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت:٩٠٥هـ) كتاب سمّاه "تمرين الطلاب في صناعة الإعراب"[١٧]، ألّفه خصوصًا لتدريب طلاب اللغة على صناعة الإعراب لأهميتها.والنحاة حينما يتكلمون عن "صناعة الإعراب" فإنما يريدون بذلك الوظائف النحوية على نحو ما بيّنه الشيخ خالد الأزهري في كتابه "موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب" إذ قال: (وما يُعاب على الناشئ في صناعة الإعراب أن يقتصر في إعراب الاسم المبهم من قولك (قام ذا) أو (قام الذي) على أن يقول في الأول (ذا) اسم إشارة، أو يقول في الثاني (الذي) اسم موصول فإنّ ذلك لا يُبنى عليه إعراب من رفع أو غيره فالصواب أن يقال في (ذا) أو (الذي) في المثالين فاعل محلّه رفع وهو اسم إشارة أو فاعل وهو اسم موصول)[١٨].والغرض من "صناعة الإعراب" هو كما بيّنه ابن جني بقوله: (والغرض في صناعة الإعراب والتصريف: إنّما هو أن يُقاس ما لم يجئ على ما جاء؛ فقد وجب من هذا أن يتبع ما عملوه، ولا يُعدل عنه؛ لأنه هو المعني المقصود، والسبب الذي له وضع هذا العلم واخترع)[١٩].وقد بلغ الاهتمام بالصناعة الإعرابية ذروته في القرون التي تلت القرن الأول والثاني الهجريين، وتوسّعت توسعًا أبعدها عن حدود دراسة اللغة في ضمن واقعها وأغراضها التي كانت من أجلها. فكثرت المدارس النحويّة والمذاهب فكانت مدرسة البصرة وهي المدرسة المؤسّسة لصرح النحو العربي ورافعة أركانه، ثم المدرسة الكوفية ثم المدرسة البغدادية ثم المدرسة الأندلسية ثم المدرسة المصرية، وفي ذلك يقول ابن مضاء القرطبي: (وإنّي رأيت النحويين -رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمُّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلّا أنّهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أوردوه منها، فتوعّرت مسالكُها، ووهَنَتْ مبانيها، وانحطّت عن رُتْبة الإقناع حججُها، حتى قال شاعر فيها: ترنو بطرفٍ ساحرٍ فاترٍ أضعفَ من حُجَّةِ نحويّ

على أنها إذا أخذت المأخذ المبرأ من الفضول، المجرّد عن المحاكاة والتخييل، كانت من أوضح العلوم برهانًا، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانًا، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون)[٢٠].وقد زادت شهرة هذا المصطلح بعد أن ألّف ابن جني (ت:٣٩٥هـ) كتابه "سرّ صناعة الإعراب"، والكتاب وإن لم يتناول المعنى الدقيق الذي سنتناوله في بحثنا هذا -إذ هو دراسة صوتية واسعة لحروف المعجم ومخارجها وصفاتها، وما يحدث في صوت الكلمة من إعلال وإبدال وإدغام ونقل وحذف، وما يجري في حروفها- فقد صوّر لنا ما كان يمثله هذا المصطلح من أهمية عند دارسي اللغة العربية على وجه العموم والنحو على وجه الخصوص في ذلك العصر، وقد حظي الكتاب بشهرة واسعة لدى دارسي العربية لِما كان يتمتع به ابن جني من شهرة وعبقريّة فذة في الوقوف على دقائق اللغات وفقهها والنظر في متناظراتها ومتناقضاتها، وذلك بعد أن انتهت إليه الرياسة في النحو والصرف والأدب في حاضرة العالم يوم ذاك "بغداد" بعد وفاة شيخه أبي علي الفارسي (ت:٣٧٥هـ).وقد توسعت دائرة استعمال هذا المصطلح على يد عبقري آخر من عباقرة العربية هو الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) بعد أن ألّف كتابه "المفصل في صنعة الإعراب"، إذ حظي هذا الكتاب باهتمام كبار العلماء فألفت عليه الشروح والحواشي، وعُدّ الكتاب مرجعًا لا غنى عنه لدارس العربية وفن صناعتها، حيث جاء كتابه ليُلامس المعنى الدقيق لـ(صناعة الإعراب)، إذ استوعب الزمخشري في كتابه هذا أبواب النحو بابًا بابًا، فجاء الكتاب معنيًّا عنوانًا ومضمونًا بفن "صناعة الإعراب". وتجدر الإشارة إلى أن الزمخشري الذي كانت ولادته بعد وفاة الجرجاني بأربع سنوات قد أبدع في الحديث عن "معاني النحو" بالقدر نفسه الذي أبدع فيه بالحديث عن "صناعة الإعراب"، فقد سار على نهج الجرجاني في تقصي معاني النحو في تفسيره للقرآن الكريم الذي سمّاه "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، ويمكننا القول إنّ تفسير "الكشاف" قد جاء تطبيقًا عمليًا لما كان يرمي إليه الجرجاني في كتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" من الحديث عن "معاني النحو"، ولا شك أن الزمخشري قد وقف على كتابَي الجرجاني واستوعبهما، واستطاع أن يُوفّق بين علمي "صناعة الإعراب" و"معاني النحو" لِما أُوتيَ به من مَلكة وبراعة في تقصي "معاني النحو" ولاسيّما في كتابه "الكشاف"، وبراعته في حجاجه النحوي في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب".

العوامل التي دعت إلى ظهور "صناعة الإعراب" وتوسّعها:

اجتمعت أسباب كثيرة دعت إلى الاهتمام بـ"الصناعة الإعرابية" وتوسّعها فأصبحت الشغل الشاغل لدى علماء اللغة والتفسير، ويُمكننا أن نُجمل أهم هذه الأسباب بما يأتي:

أولًا- الحاجة المُلحّة لضبط قوانين اللغة العربية: أدرك علماء القرآن الكريم واللغة ضرورة وضع قواعد وقوانين تُحافظ على اللغة التي نزل بها القرآن الكريم وجاءت بلسانها السُنة النبوية الشريفة؛ وذلك لتبقى هذه اللغة يسيرة ومفهومة على مرّ العصور وتعاقب الأجيال، ولاسيّما بعد دخول كثير من الأعاجم في الإسلام بعد توسّع الفتوحات الإسلامية، بل إنّ كثيرًا من هؤلاء الأعاجم قد جنّد نفسه وسخّر حياته لخدمة هذه اللغة على نحو ما كان من سيبويه (ت:١٨٠هـ) الذي ألف كتاب العربية الأول "الكتاب"، والذي كان يُسمّيه أهل الصنعة "قرآن النحو" لأهميته، وكذلك الكسائي (ت:١٨٩هـ) شيخ المدرسة الكوفية، وتلميذه الفرّاء (ت:٢٠٧هـ) صاحب كتاب "معاني القرآن"، وكذلك تلميذه ثعلب (ت:٢٩١هـ) وغيرهم كثير.فكان السعي حثيثًا لضبط قواعد نحو العربية إلى أقصى درجات الضبط الذي يمكن أن يعرفه إنسان، وذلك خدمة للقرآن الكريم الذي حوّل العرب من أمة أميّة إلى أمة حضارة وثقافة يصعب اللحاق بها، ولا يخفى أنّ قضية تقنين قواعد اللغة بدرجة متناهية من الضبط أمر لا يُمكن إدراكه في اللغة العربية ولا في غيرها من اللغات الإنسانية؛ لأنّه من الخصائص الأساسية للغة الإنسانية أنها اعتباطية التكوين والنشأة، فلا يمكن تصوّر مجيء قواعدها متناسقة بشكل منطقي وبدرجة لا يكون فيها خروج عن الكثير المستعمل لدى مختلف القبائل العربية على تقاربها أو تباعدها زمانًا ومكانًا.

ثانيًا- القول بـ"نظرية العامل": تعدّ نظريّة العامل من أكثر الأسباب التي دعت إلى التوسّع في "صناعة الإعراب" والإكثار منها، إذ صار النحو العربي قائمًا على أساسها، وقد قال بها علماء مدرسة البصرة الأوائل مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٥هـ) وسيبويه (ت:١٨٠هـ) وتلامذتهم. وافتراض وجود عامل مؤثر في الجملة العربية حَمَل النحويين على النظر في ذلك العامل والبحث عنه في الجملة العربية ومدى تأثيره في أجزائها، وهل هو موجود أو محذوف؟ وهل أثّر ذلك العامل مباشرة في الجملة أو كان ذلك بتقدير وتأويل وتضمين وما إلى ذلك من مسالك التأويل عندهم وما اقتضته الصناعة، وذلك لتستقيم عندهم نظرية العامل، وتكتمل عندهم أركان الجملة العربية. وممّا تجدر الإشارة إليه هو أنّ نظرية العامل قد نالها حظّ وافر من النقد على وجه الإجمال والتفصيل أو الإنكار، ولا سيّما من علماء اللغة المحدثين والمعاصرين إذ يرون أنّ نظرية العامل لا موجب لها، ويمكن أن يقال إنّ الفاعل، في العربية مرفوع، والمفعول به منصوب،

والمبتدأ مرفوع والمشغول عنه منصوب، وهكذا ولا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا وإذا كان لابد من الجواب، فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه[٢١].

ثالثًا- الأصل النحوي: هي مجموعة القواعد والقوانين التي استنبطها النحاة من اللغة الأدبية العامة للعرب ومن لهجات القبائل العربية المعروفة بالفصاحة، وجعلوها الأساس الذي أُقيمت عليه دعائم النحو العربي، وقد أدّى القول بقضية الأصل النحوي إلى التوسّع في صناعتهم الإعرابية؛ لأنّ ما وضعوه من أُصول نحويَّة لم يكن يمثل جميع ما سمعوه من العرب بل لم يكن موافقًا لبعض نصوص القرآن الكريم المتواترة في روايتها، وكذلك الحديث الشريف وأقوال العرب شعرهم ونثرهم؛ من أجل ذلك لجؤوا إلى صناعة الإعراب من أجل التماس أوجه من التوجيه لتأويل ما جاء على خلاف الأصل من نصوص فصيحة للمحافظة على ما أَصّلوه من قواعد نحوية؛ ممّا أدّى إلى التوسّع في الصناعة الإعرابية حتى كادت قواعد التأويل والتوجيه والتقدير تصير موازية لقواعد التأصيل.

رابعًا- الميل إلى الإكثار من الأوجه الإعرابية: كانت هذه القضية ميدانًا يتنافس فيه المتنافسون لإظهار قدراتهم العلمية وتمكّنهم من صناعة الإعراب والنحو العربي مع إغفال في كثير من الأحيان لما ستؤول إليه توجيهاتهم الصناعية من معنى، وكثيرًا ما أفضت تلك التوجيهات الصناعية إلى الابتعاد عن مراد المتكلم فتكون تلك التوجيهات مفسدة للمعنى مفسدة للتركيب، ومن ذلك ما كان يحدث بين نحويي البصرة والكوفة، وكذلك ما نجده في كتب إعراب القرآن الكريم وتفسيره إذ تضمنت الشيء الكثير من أوجه الإعراب التي فرضتها صناعة الإعراب، فتتعدد الأوجه الإعرابية للكلمة الواحدة ويكون أحد هذه التوجيهات قائمًا على ظاهر النص موافقًا له، أمّا بقية التوجيهات فتكون قائمة على التأويل والتقدير مستندة على صناعة الإعراب، علمًا أنّ أهل اللغة والبيان متفقون على مسألة مهمة هي: أنّ أيّ عدول في التقدير والتوجيه هو عدول في المعنى، فلا يتطابق توجيهان صناعيّان لنص واحد في المعنى، يُضاف إلى ذلك أن التقدير قد يُقيّد المعنى في حين يكون الإطلاق هو مقصود المتكلم، على نحو ما يذكره النحاة في باب "مجيء المصدر حالًا" وتأويلهم لذلك.

خامسًا- تعدُّد الروايات: كان لتعدُّد روايات النصوص الفصيحة الواردة عن العرب فضلا عن وجوه القراءات القرآنية الصحيحة أثر في إثراء صناعة الإعراب، فعندما تتعدد روايات النص الواحد بوجوه مختلفة يجد المعربون أنفسَهم مضطرين إلى تقديم تفسير يتلاءم مع الأصول والقواعد النحوية، وهو ما نجده في توجيه القراءات القرآنية المتواترة وغيرها وكذلك أشعار العرب، وكثيرًا ما كانت تبدو تلك التوجيهات متعسِّفة وبعيدة عن المعنى المراد، وذلك عندهم خير من أن يردُّوا تلك النصوص أو يخطِّئوها؛ لذلك نراهم عندما يوجّهون تلك النصوص يحاولون أن يجدوا لها نظائر أو نقائض من تراكيب القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو الشعر العربي؛ من أجل أن يُعزّزوا الوجه الذي ذهبوا إليه؛ لذلك ظهر عندهم مصطلح (حَمل النظير على النظير والنقيض على النقيض). وهذا كله أفضى إلى التوسّع في صناعة الإعراب.

سادسًا- المعنى: وردت في فصيح الكلام العربي فضلًا عن القرآن الكريم والحديث الشريف نصوص لا يمكن حملها على ظاهرها بأيّ حال من الأحوال فكان لا بدّ من اللجوء إلى "الصناعة الإعرابية"؛ من أجل إيجاد أوجه من التأويل يصحّ بها ويستقيم المعنى الذي يظنون أنّه هو المقصود من الكلام، ولاسيّما ما كان يتعلّق من ذلك بالعقائد والمذاهب والفرق الإسلامية، وقد نشطت هذه المذاهب في تلك الحقبة من الزمن، وكثُر عندهم التأويل والتفسير كلّ حسب ما يتوافق مع معتقده الذي به يَدين، وكل ذلك كان على حساب التوسّع في صناعة الإعراب، ولعلّ هذا الذي حَمَل بعض علماء اللغة والمُعربين على تأليف كتب معنيّة بهذا الجانب خاصة، وذلك على نحو ما كان من ابن قتيبة (ت:٢٧٦هـ) الذي ألف في ذلك كتابين أحدهما في (تأويل مشكل القرآن) والثاني في (تأويل مختلف الحديث الشريف)، ويُمكن أن نعدّ من ذلك أيضًا كتاب (الزاهر في معاني كلمات الناس) لأبي بكر الأنباري (ت:٣٢٨هـ)، الذي حرص فيه على توجيه ما اشتهر على ألسنة الناس من جهة الصناعة الإعرابية.

سابعًا- الخلاف النحوي: كان للخلاف النحوي أثر كبير في إذكاء "صناعة الإعراب" سواء ما كان يدور من ذلك بين المدارس والمذاهب النحوية أو ما يدور منه بين العلماء أنفسهم من مدرسة واحدة، وذلك من أجل تغليب مذهب على مذهب أخر ومدرسة على أخرى، وإظهار البراعة والتفوق في صناعة الإعراب وإن لم تكن هناك ضرورة مُلجئة إليه سوى إظهار التمكّن والأخذ بزمام قواعد النحو، ولاسيّما ما كان يدور من ذلك بين مدرستي البصرة والكوفة والمناظرات التي كانت تُعقد في المساجد والأسواق وفي مجالس الملوك والأمراء والأدباء، وخير ما يُضرب لذلك من مثل في هذا المضمار هو تأليف أبي البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ) لكتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين) الذي جمع واستعرض فيه مسائل الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة، والتي بلغت (١٢١) مسألة خلافية، مع ذكر مستفيض لحججهم التي عكست بشكل واضح مدى سيطرة صناعة الإعراب على كلا الطرفين، ومثل ذلك يُقال عن كتاب (التبيين عن

مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البقاء العكبري (ت:٦١٦هـ) الذي كشف عن كثير من مناظرات المذاهب النحوية وإثبات حججهم العقلية والنقلية والمنطقية التي عزّزت من صناعة الإعراب. ولا يكاد يخلو كتاب نحوي أو إعراب للقرآن الكريم ولاسيّما المؤلفات القديمة من التطرُّق لمسائل الخلاف والحِجاج بين المدارس النحوية أو بين النحاة أنفسهم وذكر أدلة كل فريق منهم.

المبحث الثاني أدلة صناعة الإعراب

تطرّق أبو البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ) في كتابه "الإغراب في جدل الإعراب" إلى أدلة صناعة الإعراب فقال: (أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال)[٢٢]. وقال السيوطي نقلًا عن ابن جنّي: (وأدلة النحو الغالبة أربعة: قال ابن جني في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس)[٢٣].وقال ابن الأنباري في أصوله: (أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال).فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي قوم.وكل من الإجماع والقياس لا بدّ له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك)[٢٤].وعرَّف أبو البركات الأنباري "النقل" بقوله: (الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حد الكثرة)[٢٥]. وعرّف "القياس" بقوله: (هو حَمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولًا عنهم)[٢٦].وعرّف "الاستصحاب" بقوله: (هو إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل)[٢٧] واشترط الأنباري في النقل الذي يُحتج به ثلاثة شروط، هي:

الأول: أن يكون الكلام عربيًا فصيحًا ينتمي إلى إحدى القبائل المأخوذ عنها، كما ينتمي إلى زمن الاحتجاج، وعليه يخرج ما جاء من كلام المولدين والمحدثين.

الثاني: أن يكون الكلام خارجًا عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة.

الثالث: أن يكون الكلام الفصيح منقولًا نقلًا صحيحًا، وقد عقد الأنباري في كتابه (لمع الأدلة) فصلًا فصّل فيه القول في ذلك[٢٨].

ابن مضاء (ت:٥٩٢هـ) و"صناعة الإعراب":

لم يكن الأمر ليسلم من ردّة فعل من بعض العلماء الذين رأوا في التوسّع في صناعة الإعراب خروجًا عن أصول العربية وتعقيدًا لمسائلها، وذلك على نحو ما نجده عند ابن مضاء القرطبي الذي ذهب في كتابه "الردّ على النحاة" إلى إلغاء نظرية العامل التي تقوم عليها صناعة الإعراب، كما ألغى العلل الأوائل والثواني وكثيرًا من المسائل التي اتخذها النحاة أساسًا لصناعتهم الإعرابية وتأويلاتهم النحوية، والحق هو أنّ مذهب ابن مضاء لم يكن إلّا امتدادًا للمذهب الظاهري في الفقه الإسلامي الذي ظهر وانتشر على يد داود الظاهري (ت:٢٧٠)[٢٩]، فقد بدا واضحًا أنّ ابن مضاء كان مُعجبًا بمذهب الظاهرية، ومتأثّرًا بعلماء عصره، حيث شهد العصر الذي أَلّف فيه كتابه (الردّ على النحاة) ثورة على المشرق في الفقه وفروعه، وكانت دولة الموحدين تدعو إلى هذه الثورة حتى إذا ما جاء يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن أمير دولة الموحدين أمر بحرق كتب المذاهب الأربعة والاقتصار على القرآن الكريم والحديث الشريف[٣٠]، وقد تبعه ابن مضاء قاضي القضاة في دولته مستنًا بسُنّته ومتخذًا من مذهب الظاهرية منهجًا له، فألّف كتابه (الرّدّ على النحاة) في محاولة منه لتطبيق المذهب الظاهري على مسائل النحو، وهو يُريد بذلك أنْ يَردَّ بعض أصول هذا النحو، وأن يُخلّصه من كثرة الفروع فيه، إذ قال في بدء كتابه مبيّنًا سبب تأليفه: (قصدي في هذا المكتوب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه)[٣١].ثم انتقل إلى إنكار نظرية العامل التي قال بها علماء العربية الأوائل كالخليل وسيبويه وغيرهم، ونحن نعلم أنّ صناعة الإعراب قائمة على نظرية العامل، فإذا ما قلنا بإلغائها فقد أَلغينا شطر ما كان النحاة يكلّفون أنفسهم عناءه.كما أنكر ابن مضاء تقدير الضمائر المستترة في المشتقات والأفعال، وأنكر باب التنازع والاشتغال بل وصل به الأمر إلى إلغاء القياس في اللغة.وقد اعترض ابن مضاء على تقدير العوامل المحذوفة، بل ذهب إلى القول بحرمة القول بتقدير العوامل المحذوفة في القرآن الكريم، ومثل ذلك يُقال عن الحديث الشريف، فقال: (وادّعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل عليها خطأ بيّن، وأمّا طَرْدُ ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وادّعاء زيادة معانٍ فيه من غير حجة ولا دليل إلاّ القول بأنّ كل ما ينصب إنّما يُنصب بناصب، والناصب لا يكون إلاّ لفظًا يدلُّ على معنى إمّا منطوقًا به وإمّا محذوفًا مرادًا، ومعناه قائم بالنفس، فالقول بذلك حرام على من تبيّن له ذلك، وقد قال رسول الله ﷺ : (مَنْ قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ)[٣٢][٣٣].وممّا لا شك فيه أنّ علوم اللغة العربية تتأثر بعلوم التشريع الإسلامي إلى حدّ كبير فلا تكاد تنفك عنها، فأصول التشريع الإسلامي قائمة على السماع والقياس والإجماع، وكذلك أصول اللغة العربية، وكذلك ما تفرّع عن هذه الأصول والمذاهب، وكل ما نجده عند علماء التشريع الإسلامي وأصوله يكون له نظير عند علماء اللغة، ومذهب ابن مضاء ومن تبعه في الردّ على النحاة هو امتداد للمذهب

الظاهري في الفقه الإسلامي.ونرى أنّ ابن مضاء في تشدده هذا قد حجّر واسعًا، وضيّق ما تتسعُ له اللغة، وليس ما دعا إليه على إطلاقه، فالأعمّ الأغلب من نصوص اللغة تنطبق عليها القواعد بل القواعد مستقاة ومستنبطة منها. ويبدو أنّ ابن مضاء في حكمه هذا قد فاته أنّ المقصود الأول والأساس من القواعد هو ضبط قوانين اللغة ليس غير، وهذا ما أدركته الأجيال اللاحقة على تتابعها، ولاسيّما في الأزمنة التي تعرّضت فيها اللغة العربية لمحاولات شرسة لطمسها أو تغييرها على اختلاف أسباب ذلك عبر الزمن.ويتفق بعض النحاة المعاصرين مع آراء ابن مضاء فيما ذهب إليه ويرون أنّ صناعة الإعراب كثيرًا ما أفضت إلى فساد المعنى -وستأتينا نماذج تطبيقية تدلل على هذه القضية- ولاسيّما النصوص التي تتعلق بالأمور الغيبية، لكنّ هذا لا يعني إلغاء كل ما استنبطوه من قواعد مأخوذة من كلامهم، وليس بالضرورة تأويل كل ما ورد عن العرب، وهذه النصوص يمكن التوقف عندها والتحفّظ على طريقة تخريجها، وليس بالضرورة تفسيرها وتعليلها بالطريقة التي يذكرها النحاة، أو حَملها على وجوه تفضي إلى إخراجها عن المراد منها ولو احتمالًا.وقد تجددت دعوة ابن مضاء في القرن الماضي لكن ليس بالقدر الذي دعا إليه، وذلك على يد طائفة من الأساتذة المعاصرين إذ دعوا إلى إلغاء نظرية العامل أو التخفُّف من بعض أبواب النحو العربي، وكل ذلك كان تحت غايةٍ القصد منها تيسير النحو العربي على الدارسين.

ابن هشام (ت:٧٦١هـ) و(صناعة الإعراب):

ممن أكثر القول والحديث عن صناعة الإعراب ابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ) ولاسيَّما في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" إذ بيّن سبب تأليفه الكتاب بقوله: (لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعا)[٣٤]، وفي قوله هذا إشارة صريحة إلى ضرورة الجمع بين مراعاة المعنى الذي عبر عنه بقوله "التفسير" ومراعاة الصناعة التي عبر عنها بقوله "العربية" عند النظر في النصوص وتحليلها. وقد تعرّض في كتابه هذا لكثير من مسائل صناعة الإعراب منبّهًا على ما يُمكن وقوع الخطأ فيه بسبب مراعاة صناعة الإعراب على حساب المعنى المراد أو مراعاة المعنى على حساب صنعة الإعراب، وقد أشار إلى كثير من المواضع التي التبس توجيهها على المعربين المبتدئين بسبب انصرافهم إلى الصناعة الإعرابية دون النظر في معنى النص، فقال في أحد المواضع: (الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس أو معطوفا بدون معطوف عليه أو معمولا بدون عامل نحو قوله تعالى: ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ {الزمر:٣٨}، ونحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ {النحل:٣٠}، ونحو قولهم: "خيرٍعافاك الله"، وأما قولهم في نحو ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾{النحل:٨١} إنّ التقدير: والبرد، ونحو قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾{الشعراء:٢٢} إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو وإنما ذلك للمفسّر، وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك فإنه تطفل منهم على صناعة البيان ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم)[٣٥].

علل فساد التركيب

كان لعلماء العربية الأوائل عناية كبيرة بـ"صناعة الإعراب"؛ من أجل ضبط اللغة وحفظ أساليبها، والحق أنّ ذلك أمر لم يكن منه بدّ، إلا أنّ هذه العناية الفائقة التي قلّ نظيرها عند بقية الأمم واللغات لم تكن لتسلم من بعض المؤاخذات والسلبيات التي جرّتها عليها التكلُّفات المتعسفة في هذه الصناعة، فقد أدّت المبالغة في مراعاة هذه الصناعة وقواعدها إلى إخراج كثير من النصوص الواردة عن فصحاء العرب فضلًا عن ورودها في القرآن الكريم والحديث الشريف عن مقصود مرادها وأساليبها الظاهرة، حيث كان الهمّ الأكبر عند كثير من النحويين منصرف إلى مراعاة هذه الصناعة الإعرابية وعدم الإخلال بها ولو كان ذلك بتأويل متكلّف بعيد عن روح النص.وقد حرص النحاة على التوفيق بين "صناعة الإعراب" و"معاني النحو" على نحو ما يذكرونه في باب الفاعل الذي يسدّ مسدّ الخبر، إذ يحاول النحاة الجمع بين المعنى الذي تتم به الجملة والصناعة الإعرابية التي تقتضي استيفاء الجملة لأركانها حسب القواعد المقرّرة، يقول ابن يعيش: (واعلمْ أن قولهم: "أقائمٌ الزيدان" إنّما أفاد نَظرًا إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتَمَّ الكلامُ، لأنّه فعلٌ وفاعلٌ، و"قائمٌ" هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ وفعلٌ من جهةِ المعنى، فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى، أرادوا إصلاحَ اللفظ، فقالوا: "أقائمٌ" مبتدأٌ و"الزيدان" مرتفعٌ به، وقد سدّ مسدَّ الخبر من حيثُ إنّ الكلام تَمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة)[٣٦].ويعزو النحاة فساد التركيب أو التوجيه النحوي إلى ثلاث جهات رئيسة، هي:

١. جهة المعنى، وهو أن يترتب على التركيب فساد المعنى.
٢. جهة الصناعة، وهو أن يترتب على التركيب مخالفة القواعد النحوية.
٣. جهة السماع، وهو ما لم يرد عن العرب سماع به.

وعند متابعة النحويين في تطبيقاتهم عند تحليليهم للتراكيب النحوية نراهم يردُّون صورًا من التراكيب والتعليلات لمخالفتها إحدى هذه الجهات الثلاث الآنفة الذكر، وغالبًا ما يكون فساد التوجيه النحوي من جهة المعنى، وربما صُحّحت تراكيب جاءت على غير ما عهدته العرب في الكثير المستعمل من كلامها لِحَمْلها على "المعنى"، ولذلك كثُر عند أهل النحو في توجيهاتهم مصطلح "الحَمل على المعنى"، ومن قواعدهم المقررة: أن الشيء يُحمَل على الشيء لمناسبةٍ بينهما، إما من جهة اللفظ، وإما من جهة المعنى[٣٧]. وكان للمعنى المقام السامي فيجوز له ما لا يجوز للَصنعة الإعرابية؛ لذا يلتمس النحاة أوجهًا من التأويل لا يتأتى عليها الاعتراض من جهة المعنى.وسنذكر في هذا المبحث بعض الصور التي أشار إليها النحاة ممّا وقع فيه فساد التركيب بسبب فساد المعنى أو ضعف الصناعة النحوية أو عدم وروده في السماع، أو تعارضت فيه الصناعة الإعرابية مع المعنى. ومن الأمثلة التي تُوضح ذلك ما ذكره النحاة في باب "المفعول معه"، فيذكرون أنّ للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات، قال ابن هشام في باب "المفعول معه" إذ قال: (فصل: وللاسم بعد الواو خمس حالات:

١. وجوب العطف: كما في: "كل رجل وضيعتُه"، ونحو: "اشترك زيد وعمرو"، ونحو: "جاء زيد وعمرو قبله أو بعده".

٢. رجحانه: كـ "جاء زيد وعمرو"؛ لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف.

٣. وجوب المفعول معه: وذلك في نحو: "ما لك وزيدًا؟" و"ماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمسِ"، لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة، وفي الثاني من جهة المعنى.

٤. رجحانه: وذلك في نحو قوله[٣٨]: فكونوا أنتم وبني أبيكم

ونحو: "قمت وزيدا"، لضعف العطف في الأول من جهة المعنى، وفي الثاني من جهة الصناعة[٣٩].

٥. امتناعها: كقوله[٤٠]:

علفتُها تبنًا وماءً باردا

أما امتناع العطف، فلانتفاء المشاركة، وأما امتناع المفعول معه، فلانتفاء المعية في الأول، وانتفاء الإعلام بها في الثاني، ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، أي: وسقيتها ماء...، هذا قول الفارسي والفراء ومن تبعهما)[٤١].ففي المسألة الثالثة منع ابن هشام العطف في نحو قولهم "ما لك وزيدًا؟" لفساد التركيب من جهة الصناعة الإعرابية؛ لأنه لا يصح العطف على الضمير المجرور حسب ما يقوله النحاة –وهو الكاف في "لك"– إلا بعد إعادة الجار، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ {المؤمنون:٢٢}. ومنع العطف أيضًا في نحو قولهم "ماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمسِ" لفساد التركيب من جهة المعنى؛ لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى، وطلوع الشمس لا يقوم به الموت.ومثل ذلك يقال عن الذي ذكره في المسألة الرابعة والخامسة، حيث نسب فساد التوجيه والحمل على العطف إلى جهة الصناعة الإعرابية أو إلى فساد المعنى المترتب على التوجيه.ومن الصور التي تعارضت فيها الصناعة الإعرابية مع المعنى ما يذكره النحاة في باب التنازع إذ يقول ابن يعيش: (قال الشارح: هذا الفصل من باب إعمالِ الفعلَيْن. وهو بابُ الفاعلَيْن والمفعولَيْن. اعلم أنّك إذا ذكرت فعلَيْن، أو نحوَهَما من الأسماء العاملة، ووجَهتَهما إلى مفعول واحد؛ نحو: "ضَرَبَني وضربتُ زيدًا"، فإنّ كلّ واحد من الفعلَيْن موجَّه إلى "زيد" من جهة المعنى، إذ كان فاعلاً للأوّل، ومفعولًا للثاني، ولم يجز أن يعملا جميعًا فيه، لأنّ الاسم الواحد لا يكون مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة. على أنّ الفرّاء قد ذهب إلى انّك إذا قلت: "قَامَ وقَعَدَ زيدٌ"، فكلا الفعلين عاملٌ في "زيد". وهو ضعيفٌ، لأنّ من الجائز تغييرَ أحد العاملَيْن بغيره من النواصب، وحينئذ يؤدّي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة، وذلك فاسدٌ. وإذ لم يجز أن يعملا معًا فيه، وجب أن يعمل أحدهما فيه، وتُقدّر للآخر معمولًا يدلّ عليه المذكورُ. وذهب الجميع إلى جوازِ إعمالِ أيهما شئتَ، واختلفوا في الأَولوية؛ فذهب البصريون إلى أنّ إعمال الثاني أوْلَى، وذهب الكوفيون إلى أن إعمالَ الأول أولى. فإذا قلت: "ضربني وضربتُ زيدًا"، نصبت "زيدًا"، لأنّك أعملت فيه "ضَرَبْتُ"، ولم تُعمِل الأولَ فيه لفظًا، وإن كان المعنى عليه.وذهب سيبويه إلى أن في "ضَرَبَنِي" فاعلًا مضمرًا دلّ عليه المذكور٤٢. وحَمَلَه على القول بذلك امتناعُ خُلُوِّ الفعل من فاعل في اللفظ.وذهب الكِسائيّ إلى أنّ الفاعل محذوفٌ دلّ عليه الظاهرُ. وكان الفرّاء لا يرى الإضمارَ قبل الذكر)[٤٣]. نخلص من كلام النحويين في هذا الباب أنهم يجيزون أيّ العاملين شئنا، لكن الاختلاف وقع بينهم في أيّهما أولى بالإعمال، فذهب الكوفيون إلى أنّ الأولى هو إعمال الأول لسبقه، وذهب البصريون إلى أن الثاني أولى بالعمل لقربه من المعمول.ويذهب الدكتور فاضل مذهبًا آخر يرتكز فيه على معنى التركيب بعيدًا عن صناعة الإعراب فيقول: (إننا لا نعتقد أن تعبيرا ههنا أولى من تعبير، وإنّما هو بحسب القصد والمعنى، والراجح فيما نرى أنه ينبغي أن ينظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين:

١. ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته في ضميره، لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير.

٢. ما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته.

وإيضاح ذلك أنك تقول "أغضبت وأهنت سعيدًا" و"أغضبت وأهنته سعيدا" والفرق بينهما، أن الاهتمام في التعبير الأول بالإهانة، ولذا جعلت لها الاسم وحذفت مفعول الأول، وأما في قولك "أغضبت وأهنته سعيدا" فإن الاهتمام فيه بالإغضاب لأنك أعملته في الاسم الظاهر، وأما الإهانة فقد أعملتها في ضميره، والاسم الظاهر أقوى من الضمير[٤٤].قال تعالى في السد الذي صنعه ذو القرنين ﴿قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ {الكهف:٩٦}.فإن الاهتمام بالإفراغ أكبر من الايتاء، فإن المقصد من الايتاء بالقطر هو إفراغه، فأعمل الإفراغ في صريح اللفظ؛ لأنه هو المقصود، فجعل "القطر" معمولا للإفراغ ولو جعله للأول لقال "آتوني أفرغه عليه قطرا")[٤٥].وللدكتور فاضل السامرائي أيضًا كلام جميل في كيفية التعامل مع هذه التعبيرات، ويمكن تعميمه في بقية أبواب النحو التي تعارضت فيها "صناعة "الإعراب" مع "المعنى" الذي يؤول له التركيب بعد تفسير النحاة له على طريقتهم في الصناعة، ، ولعله يكون من المناسب ذكره هنا إذ يقول: (ولا داعي لأن تُخرَّج كل التعبيرات الواردة في اللغة على هذا النمط من التأليف، بل ينبغي الاعتراف بأن بعض التعبيرات تكون على غير هذا النمط، وإن كان الأصل في تأليف الجملة العربية أن يكون على النمط الذي ذكروه)[٤٦].ومن ذلك أيضًا ما قاله الشيخ خالد الأزهري عند شرحه لمسألة إضافة الاسم العلم إلى الكنية إذ قال: (وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه وهو الإضافة، ووجوب الإضافة يرده النظر من جهتي الصناعة والسماع، أما الصناعة فلأنا لو أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه، بيان الملازمة أن الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، واللازم باطل، فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين. وأما السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى، ولقبه عينان: "هذا يحيى عينان"، بغير إضافة، وإلا لقالوا: عينين بالياء)[٤٧].

نتائج البحث

وفي ختام هذا البحث نقف على بعض نتائجه، وهي على النحو الآتي:

١. كان لـ"صناعة الإعرابية" أثر كبير على النحويين عند إعرابهم النصوص وتوجيهها، إذ لم يتوقّفوا عند الأوجه التي ورد بها السماع. وإنما كانوا يفترضون وجوهًا لم ترد فيه، ثم يكلّفون أنفسهم مشقة توجيهها صناعيًا.

٢. إنّ القول بنظرية العامل التي هي أساس "صناعة الإعراب" والتي اعتمدت على الاستقراء الناقص قد أفضت إلى افتراض قواعد ليس لها وجود إلّا في أذهان النحويين، مثل القول بقواعد التقدير بأنواعه (الحذف، والتقديم والتأخير، والزيادة)، والقول بـ"التضمين"، والقول بـ"نيابة بعض حروف الجرّ عن بعض".

٣. لم يدّخر النحاة جهدًا في استقصاء الجهات التي يتأتى منها فساد التركيب، فأشاروا إليها وحصروها، وخلصوا إلى أنها ثلاثة هي: جهة المعنى، وجهة الصناعة، وجهة السماع، وربما كانت جهة "المعنى" هي الأوفر حظًا من هذه الجهات، وذلك لتركيز النحاة على "صناعة الإعراب" على حساب "المعنى".

٤. منع النحاة أشكالًا من التعبير وأساليب من الكلام ولو كانت هذه الأساليب واردة في القرآن الكريم والحديث الشريف وفصيح كلام العرب؛ لأنها لا تتفق مع ما افترضوه من "صناعة الإعراب".

٥. لم يكن من الضروري تفسير كل ما ورد في اللغة وتعليله بالطريقة التي يذكرها النحاة، أو حَملها على وجوه تفضي إلى إخراجها عن المراد منها ولو احتمالًا. وإنما كان ينبغي أن تعالج بطريقة غير الطريقة التي عالجها بها النحاة إذ أفضت تقديراتهم وتأويلاتهم وتركيزهم على "صناعة الإعراب" إلى فساد المعنى، وهو ما كان ينبغي أن يُراعى في المقام الأول.

٦. لكي نفهم اللغة كما ينبغي ولكي نزيل عن الدراسات النحوية ما فيها من جفاف وصعوبة لا بد من التركيز على مسألة "فقه النحو" حيث يمكننا أن نعيد للنحو العربي نداوته وطراوته.

المصادر

- أصول النحو ١، من مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية.
- الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ١٩٧١م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي (ت: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دمشق، ط:١، ١٤٠٩- ١٩٨٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

• التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط:١.

• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

• الخصائص، بن جني (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت.

• الردّ على النحاة، لابن مضاء القرطبي (ت:٥٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، القاهرة -١٩٤٧م.

• سنن ابن ماجه، ابن ماجه (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمَّد كامل قره بللي، وعَبد اللَّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط: ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.

• سنن الترمذي، الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، الناشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط: ٢، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

• شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، بيروت، ط:١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

• شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

• شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: ١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

• ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

• العين، الخليل بن أحمد بن الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

• في اللسانيات العامّة، مصطفى غلفان، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١٠.

• كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

• لسان العرب، ابن منظور (ت:٧١١هـ)، بيروت، ط: ١.

• لمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ١٩٧١م.

• متن شذور الذهب، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلب، ط: الأخيرة.

• المستوفى في النحو، علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان (ت:٥٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، القاهرة، ١٩٨٧.

• معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ط: ١، الأردن، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م

• المعجب في تلخيص أخبار المغرب، لعبد الواحد المراكشي (ت: بعد ٦٢١هـ) ضبطه وصححه: محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، القاهرة -١٩٤٩م.

• المُعْجَمُ الكَبِير، للطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي.

• معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عمر (ت: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط:١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط:٦، ١٩٨٥.

• المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: رمضان أيوب، ط:١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر، ٢٠١٨م.

• موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله الأزهري (المتوفى: ٩٠٥هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم مجاهد، بيروت، ط:١، ١٩٩٦.

• النحو المصفى، محمد عيد، القاهرة، ٢٠٠٩م.

الهوامش

[١] – ينظر كتاب (في اللسانيات العامة) د. مصطفى غلفان: ١١١، وينظر كتاب (البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب)، د. أحمد مختار عمر.

[٢] – ينظر معجم اللغة العربية المعاصرة: ١٣٢٤/٢.

[٣] – العين: ٣٠٤/١.

[٤] – لسان العرب مادة (صنع): ٢٠٨/٨.

[٥] – ينظر سنن ابن ماجه: ٧٢/٣.

[٦] – الخصائص: ٣٧/١.

[٧] – معنى قوله (شرجًا) أي: نوعًا واحدًا.

[٨] – الخصائص: ٣٦/١.

[٩] – شرح شذور الذهب: ٢.

[١٠] – ينظر معاني النحو: ٢٢٣/٣.

[١١] – هو أبو سعيد الفَرْخان أو الفرُخان بالفاء المفتوحة والخاء المعجمة بينهما راء ساكنة أو مضمومة مشددة، والضبط الأول هو الأصح واسمه علي بن مسعود بن محمود بن الحكيم القاضي جمال الدين، المتوفى سنة ثمان وأربعين وخمسمائة من الهجرة.

[١٢] – المستوفي في علم النحو: ١٠/١، وينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ١٣، والاقتراح في أصول النحو وجدله: ٣١.

[١٣] – هو محمد بن مسعود الغَزْني صاحب كتاب (البديع في النحو)، المتوفى سنة إحدى وعشرين وأربعمائة من الهجرة.

[١٤] – الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٣٣.

[١٥] – نتائج الفكر في النَّحو: ٢٦.

[١٦] – ينظر: أوضح المسالك: ٣٢٠/١، ومغني اللبيب: ٨٧٥، ومعاني النحو: ٢/ ١٢٧.

[١٧] – ينظر في ذلك توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٥٩/١.

[١٨] – موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٦٦.

[١٩] – المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: ٤٢٣/٢.

[٢٠] – الردّ على النحاة: ٦٤.

[٢١] – ينظر في ذلك معاني النحو: ١٢٧/٢.

[٢٢] – الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.

[٢٣] – لم أعثر على هذا النص في كتاب (الخصائص).

[٢٤] – الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٢٥، ويُنظر أصول النحو جامعة المدينة: ١٥٥/١.

[٢٥] – الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.

[٢٦] – الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.

[٢٧] – الإغراب في جدل الإعراب: ٤٦.

[٢٨] – ينظر كتاب (لمع الأدلة): ٨١، ويُنظر أصول النحو جامعة المدينة: ١٥٥/١.

[٢٩] – أبو سليمان داود الظاهري المتوفى سنة (٢٧٠هـ = ٨٨٤م) وهو شيخ أهل الظاهر، وواضع أساس هذا المذهب الذي انتصر له من بعد وأعلى بنيانه ابن حزم الأندلسي المتوفى سنة (٤٥٦هـ = ١٠٦٤م).

[٣٠] – ينظر في ذلك المُعْجِب في تلخيص أخبار المغرب: ٢٧٨.

[٣١] – الردّ على النحاة: ٧٦.

[٣٢] – ينظر في تخريج الحديث سنن الترمذي: ٢٠٠/٥، والمعجم الكبير: ١٦٣/٢.

[٣٣] – الرد على النحاة: ٧٨و٨١.

[٣٤] – مغني اللبيب: ٨٥٣/١.

٣٥ – مغني اللبيب: ٨٥٣/١.

[٣٦] – شرح المفصل للزمخشري: ٢٤٣/١.

[٣٧] – شرح ابن يعيش للمفصل: ٣٣٨/٣.

[٣٨] – صدر بيت لم ينسب لقائل، وعجزه (مكان الكليتين من الطحال)، ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١٧٠/٢.

[٣٩] – إنما ضعُف العطف من جهة الصناعة؛ لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل، إلا بعد توكيده بضمير منفصل، أو بأي فاصل كان، ونحو: (أكرمتك ومحمدا)، يجوز: كون (محمدا) معطوفا على الكاف، وأن يُعرب مفعولًا معه، لأن الضمير في محل نصب وليس رفع.

[٤٠] – صدر بيت لم يُعرف قائله، وعجزه –كما ذكر النحاة–: (حتى شتت همالة عيناها)، ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١٧٠/٢.

[٤١] – ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١٧٠/٢.

[٤٢] – الكتاب: ٧٨/١.

[٤٣] – شرح المفصل للزمخشري: ٢٠٥/١.

[٤٤] – يذهب النحاة إلى أنّ الاسم الظاهر أقوى من الضمير، ينظر في ذلك مغني اللبيب: ٥٨٣.

[٤٥] – معاني النحو: ١٤٦/٢.

[٤٦] – معاني النحو: ١٤/١.

[٤٧] – شرح التصريح على التوضيح: ١٣٥/١. وإضافة الشيء إلى نفسه جائز في العربية وفي ذلك شواهد من القراءات القرآنية وغيرها من كلام العرب.